**الكلمة التوطيئية للسيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط لتقديـم**

**نتائج البحث الوطني**

**حول القطاع غير المنظم بالمغرب**

**الربـاط، في 12 أكتوبر 2016**

**سيداتي، وسادتي**

**أشكركم على حضوركم.**

 إن البحث الوطني حول القطاع غير المنظم الذي تم إنجازه خلال 2013/2014، والذي أتشرففي هذا اللقاء بتقديم نتائجه الرئيسية مع تعليق مختصر في نهاية العرض، يرمي إلى تحيين وإغناء معرفتنا حول وحدات الإنتاج العاملة في هذا القطاع وكيفية اندماجها في الاقتصاد الوطني ومساهمتها في خلق الثروة الوطنية والتشغيل.

وللتذكير، فإن هذا القطاع يشمل، حسب التعريف المعتمد، كل وحدات الإنتاج غير الفلاحية التي تمارس أنشطتها الأساسية لإنتاج السلع والخدمات، دون أن تلتزم بالمقتضيات المؤسساتية والقواعد المحاسباتية التي تخضع لها المقاولات العاملة في الاقتصاد الوطني. غير أنه، تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يستثني الأنشطة المحظورة أو غير المشروعة، التي هي بطبيعتها مخفية والتي تتطلب مقاربتها كفاءات أخرى.

وقد شمل هذا البحث، الذي تم القيام به بين 2013 و2014، عينة من 10085 وحدة إنتاج تتوزع على كافة التراب الوطني، واستغرق انجازه ميدانيا 12 شهرا للأخذ بعين الاعتبار موسمية أنشطة هذه الوحدات.

1. **الخاصيات المميزة للفاعلين في القطاع غير المنظم**

 خلال سنة 2013، بلغ عدد وحدات الإنتاج غير المنظمة 1,68 مليون، أي بزيادة سنوية تصل إلى 19000 وحدة، أو ما يعادل 1,2% مقارنة بسنة 2007، حيث كان عددها 1,55 مليون.

 وبخصوص وحدات الإنتاج، فإن 51,4% منها لا تتوفر على مقر قار لمزاولة أنشطتها. وتتمركز الوحدات التي تشتغل في محلات مهنية أو داخل المنازل خاصة في القطاع الصناعي. كما أن أكثر من 80% من مجموع وحدات الإنتاج غير المنظمة وأقل من 40% من الوحدات التي تتوفر على مقر تصرح بأنها لا تؤدي الضريبة المهنية.

أما في ما يتعلق بالمقاولين في هذا القطاع، فإن مستواهم التعليمي، رغم التحسن الملموس الذي سجله منذ سنة 2007، مازال متدنيا بشكل كبير، حيث أن مستوى أزيد من الثلثين لا يتعدى التعليم الأولي أو الابتدائي فيما يصل مستوى 28,4% منهم التعليم الثانوي و 3,3% التعليم العالي.

وترجع مبادرة إحداث وحدات الإنتاج غير المنظمة إلى مبادرة فردية بنسبة 83%، وإلى مبادرة جماعية بنسبة 10,6%، وكثمرة لمساهمة عائلية في حوالي 5% من الحالات.

ولقد صرح 75% من أرباب هذه الوحدات أنهم كانوا نشيطين مشتغلين قبل أن يقدموا على إنشاء وحداتهم، و 12% طلبة، و 8,3% عاطلين، و3% ربات بيوت. ومن بين الذين سبق لهم أن مارسوا نشاطا اقتصاديا، 70% كانوا مأجورين و 20% مستقلين، ينحدر 90% منهم من القطاع غير المنظم.

وتتميز إدارة وحدات الإنتاج غير المنظمة بتمثيلية نسوية ضعيفة لا تتعدى 9%، باستثناء الوحدات التي تمارس أنشطة صناعية أو التي تشتغل في المنازل، حيث تصل هذه النسبة إلى 23% و 60%، على التوالي.

ويشمل القطاع غير المنظم أساسا الأنشطة التجارية والمقاولات الصغرى جدا، حيث تساهم الأنشطة التجارية بحوالي 70% من إجمالي رقم المعاملات، متبوعة بالأنشطة الصناعية (13,1%) والخدمات (9%) والبناء والأشغال العمومية (8,1%). ويحقق ما يقرب النصف من هذه الوحدات أقل من 100 ألف درهم سنويا، و 35,3% أقل من 60 ألف درهم، و 16,2% منها تحقق أكثر من 360 ألف درهم.

وبمتوسط سنوي يناهز 245 ألف درهم، حققت وحدات الإنتاج غير المنظمة رقم معاملات يقارب 410 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة 6,5% كمعدل سنوي منذ 2007.

1. **أنماط اندماج القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني**

قبل التطرق إلى نتائج الأنشطة غير المنظمة، أود بداية، أن أعبر عن رأي مفاده أن هذه الأنشطة لا تشكل قطاعا اقتصاديا، بمعنى الكلمة، من شأنه أن يجعل منها مكونا بنيويا ويضفي عليها مشروعية احتلال موقعا خاصا في الاقتصاد الوطني، لإدراجها في المحاسبة الوطنية. فيما الحقيقة، يبدو أن هذه الأنشطة تشكل نمطا للإرتباط التاريخي لمجتمع تقليدي في طور الانتقال، مع نموذج رأسمالي ليبرالي دو إنتاجية ضعيفة.

 وتؤثر هذه الوضعية على نمط اشتغال هذه الأنشطة على جميع مستويات الإنتاج والمبادلات والاستهلاك على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، بلغت قيمة إنتاج القطاع غير المنظم سنة 2013 حوالي 185 مليار درهم من السلع والخدمات أي بزيادة سنوية تصل إلى 7,9% منذ 2007، ساهمت فيه بشكل كبير الأنشطة التجارية رغم تراجعها منذ 2007 لفائدة الأنشطة الصناعية والخدمات.

ولسد حاجياته من عوامل الإنتاج، يعتمد القطاع غير المنظم على التزود الذاتي بنسبة 71%، فيما يلجأ إلى القطاع المنظم في حدود 18%، وإلى الأسر بنسبة 7% والقطاع العام بنسبة 1,4%. وفي المقابل، اقتنت الأسر حوالي 80% من السلع و الخدمات التي أنتجها هذا القطاع، خلال سنة 2013، في حين بلغت حصة المقاولات غير المنظمة منها 21,3% مقابل 0,5% للمقاولات المنظمة.

1. **مساهمة القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني**

بلغ حجم الاستثمارات التي قامت بها وحدات الإنتاج غير المنظمة 3,366 مليار درهم، بارتفاع نسبته 3,2% منذ سنة 2007، لتصل مساهمتها إلى 1,1% في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت الوطني. وحقق قطاع الخدمات 50% من هذه الاستثمارات، مقابل أزيد من الثلث بالنسبة لقطاع التجارة و12,2% بالنسبة للصناعة و 5,3% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية.

وبرسم نفس السنة، حققت وحدات الإنتاج غير المنظمة 12,2% من الإنتاج الوطني، مقابل 10,9% سنة 2007. وتتراوح مساهمتها، التي عرفت ارتفاعا منذ ذلك التاريخ، بين 56,8% في القطاع التجاري و 27% في البناء و حوالي 10% في الصناعة و 8% في أنشطة الخدمات دون احتساب الإدارات العمومية.

وتمثل القيمة المضافة التي حققتها هذه الوحدات سنة 2013 حوالي 103,346 مليار درهم، أي ما يعادل 56% من الإنتاج و 12,6%من القيمة المضافة الوطنية. وحسب القطاعات، تنتقل مساهمتها في القيمة المضافة من 60% في قطاع التجارة إلى 29,3% في البناء و 13,3% في الصناعة و 6,4% في الخدمات.

وعلى العموم وباعتبار ضعف قيمة الضرائب والرسوم، نسبيا، التي يتم استخلاصها من القطاع غير المنظم، فإن مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي تقدر سنة 2013 ب11,5% (سنة الأساس 2007).

ومن جهة أخرى، بلغ عدد المشتغلين في القطاع غير المنظم حوالي 2,4 مليون شخص، خلال سنة 2013، وهو ما يمثل 36,3% من إجمالي المناصب غير الفلاحية على الصعيد الوطني. وفي هذا الإطار، قام 233000 مشغل مستقل بتشغيل 420000 أجير وتوزيع 11,4 مليار درهم كأجور، وهو ما يمثل4% من كثلة الأجور الموزعة على المستوى الوطني، و 11% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع غير المنظم.

4) **خاتمـــة**

إن القطاع غير المنظم، والذي غالبا ما ينظر إليه كقطاع طفيلي، يعتبر مصدرا لفقدان موارد للميزانية، يظهر، من خلال تحليل وظائفه، طبيعته البنيوية المرتبطة بنموذج اقتصادي شامل يعرف فيه مسلسل تحول بنياته الإنتاجية غيابا أو تأخرا في الانجاز يتسم بضعف الانتاجية الإجمالية. وهكذا، فإن هذا القطاع يصبح بمثابة وسط ملائم لتطوير أنشطة استغلال الفرص المناسباتية، لصالح طلبات الاستهلاك والخدمات لمجتمع تقليدي في طور الانتقال، مستفيدا من هشاشة العرض وجودة اليد العاملة في سوق الشغل.

إن العرض الإحصائي لهذه العلاقات مع مختلف القطاعات الاقتصادية ومساهماتها في الاقتصاد الوطني، لا ينبغي أن يزكي الوهم الرائج لدى الرأي العام والذي يعتبر أن إدماج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم تمر، في نهاية المطاف، عبر إخضاعه لمقتضيات النظام الجبائي الوطني. على أنه حتى من هذا المنظور، فان الربح الضريبي يبقى محدودا جدا نظرا لضعف مستوى دخل الوحدات الانتاجية (كوحدة إنتاجية وكأسرة القائم عليها)، حيث لا يتعدى عدد الوحدات الانتاجية ذات الدخل القريب من 10000 درهم شهريا 20000 وحدة إنتاج غير منظمة. وعلى هذا، فان استيعاب الأنشطة غير المنظمة من المفروض أن يتم عبر ادماجه في سياق التحول الشامل للبنيات الإنتاجية للنموذج التنموي الكلي والرفع من تنافسيته.

**أحمد الحليمي علمي**